المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الرباط في: 22/04/2026

سؤال كتابي رقم: 9183

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: شبهات التعطيل المتعمد لمناصب المسؤولية، والترامي على الاختصاصات، واختلالات التدبير الإداري بجامعة محمد الأول بوجدة

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم

تعيش جامعة محمد الأول بوجدة على وقع اختلالات متفاقمة في تدبير الموارد البشرية، تتجلى أساسا في استمرار تجميد مناصب المسؤولية رغم شغورها، حيث إنه ومنذ أكثر من سنتين لم يتم فتح هذه المناصب الشاغرة، في وضع يثير تساؤلات جدية حول خلفيات هذا التعطيل ومدى احترام الضوابط القانونية المؤطرة لتولي المسؤوليات الإدارية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه إلى ممارسات أخطر تتمثل في الترامي على اختصاصات بعض رؤساء المصالح وإسنادها إلى جهات غير مختصة، في خرق واضح للمساطر التنظيمية، وتقويض صريح لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، بما يفرغ البنيات الإدارية من أدوارها القانونية، ويخلق حالة من التداخل والارتباك في تدبير الشأن الإداري داخل الجامعة.

إن هذا الواقع لا يمكن اعتباره مجرد اختلال ظرفي، بل يعكس نمطا مقلقا من التدبير القائم على الفراغ القانوني والتجاوزات، بما يفتح المجال أمام ممارسات غير شفافة، ويقوض مبدأ تكافؤ الفرص، ويضرب في العمق أسس الحكامة الجيدة داخل هذا المرفق العمومي.

كما أن الإبقاء على مناصب المسؤولية شاغرة، بالتوازي مع الترامي على اختصاصات المسؤولين القانونيين، يهدد بشكل مباشر السير العادي للمؤسسات الجامعية، ويؤثر سلبا على جودة الخدمات، ويؤجج منسوب الاحتقان في صفوف الموظفات والموظفين، في ظل غياب أي توضيح رسمي أو تدخل تصحيحي من الجهات المعنية.

وعليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- كيف تفسرون استمرار تجميد مناصب المسؤولية بجامعة محمد الأول بوجدة منذ أكثر من

سنتين دون إعادة فتحها؟

- وما موقف وزارتكم من ممارسات الترامي على اختصاصات بعض رؤساء المصالح وإسنادها إلى جهات غير مختصة؟
- وهل تعتزمون فتح تحقيق إداري بشأن هذه الاختلالات التي تثير شبهة خرق مبادئ الشرعية والشفافية وتكافؤ الفرص؟
- ومن يتحمل المسؤولية السياسية والإدارية عن هذا الوضع الذي يقوض قواعد الحكامة داخل الجامعة؟
- وما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذونها لإعادة الأمور إلى نصابها، وفتح مناصب المسؤولية وفق مساطر قانونية واضحة، ووضع حد لكل أشكال التدبير غير المشروع؟

السيد الوزير،

إن استمرار هذا الوضع، في ظل غياب أي تدخل حازم، لا يمكن اعتباره إلا تهاونًا في حماية قواعد الحكامة داخل المرفق العمومي، وهو ما يستدعي تحركًا عاجلًا لإعادة الاعتبار لمبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

زكاغ فاطمة